الفصل الخامس

العرب و الوحدة

obeikandl.com

obeikandl.com

الشعب العربي هو مجموع السكان الذين يسكنون في الوطن العربي (يسميهم الغرب العالم العربي أو الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) الممتد من المحيط الأطلسي غربًا حتى بحر العرب والخليج العربي شرقًا. وأما في التعريف الحديث فإن الأمة العربية تشمل الدول التي تتخذ اللغة العربية لغة رسمية وانضمت إلى الجامعة العربية. ومصطلح الأمة العربية أو الشعب العربي يطلق على الشعب الذي يعيش في البلدان العربية سواء كان من العرق العربي أو أعراق اختلطت به وعاشت معه في المنطقة العربية. وأما الأمة فهي مجتمع طبيعي من البشر يرتبط بعضها ببعض بوحدة الجغرافيا والعرق، والعادات والتقاليد واللغة من جراء الاشتراك في الحياة وفي الشعور الاجتماعي. والأمة العربية فهي التي تنتمي إليها كل المجموعات التي تتخذ من اللغة العربية لغة قومية ورسمية، وفي السياق الأوسع تعتبر هذه المجموعات التاريخ العربي والثقافة العربية المشتركة أساسين لهويتها ومرجعيتها وركنيها المهمين، حيث أن أهم مقومات الشعور القومي العربي هي اللغة والثقافة والمفهوم العام والتاريخ والمصير المشترك.

ولما كانت القومية العربية تهدف إلى إيجاد دولة موحدة وإزالة الحدود المصطنعة دون أن تقرر طبيعة النظام الذي سيحكم هذه الدولة لأن هذا متروك للشعب، فلا يوجد تعارض بين الانتماء إلى العروبة والانتماء إلى الإسلام. فالتيار القومي يضم كافة التوجهات السياسية من اليمين الإسلامي إلى اليسار الاشتراكي. وفكرة الأمة العربية لا تقصد أبدًا وضع العرب فوق غيرهم من الأعراق التي تعيش معهم فشراكة المواطنة والعيش معا هما اللذان يصنعان الوجدان الذي تبدع به البيئة والظروف الاجتماعية، فالدولة الموحدة هي دولة كل مواطنيها وهي تعمل أساسًا بمفهوم المواطنة، والقصد منها هو خلق كيان موحد كبير قادر على مواجهة التحديات السياسية وعلى محاربة الفقر والجهل والتخلف، وعلى إنشاء سوق عربية واحدة تعطى فيها الأفضلية لمنتوجها المحلي، سواء الحمضيات المغربية أو زيت الزيتون السوري أو الخضروات المصرية أو الفاكهة اللبنانية أو البلح السعودي والعراقي أو السمك الخليجي العربي. ويسمح فيها لليد العاملة بالتحرك من مكان لآخر دون تصاريح عمل أو تأشيرات دخول إقليمية.

الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية

	الدولة	عدد السكان (نسمة) 2010 م	المساحة (كم مربع)	سنة الانضمام
1	مصر	869،471،80	450،001،1	1945
2	العراق	605،671،29	072،437	1945
3	سورية	110،198،22	180،185	1945
4	لبنان	247،125،4	452،10	1945
5	الأردن	085،407،6	300،92	1945
6	السعودية	977،136،27	000،250،2	1945
7	اليمن	361،495،23	970،527	1945
8	ليبيا	000،546،6	540،759،1	1953
9	السودان	598،939،43	810،505،2	1956
10	المغرب	428،627،31	850،710	1958
11	تونس	052،589،10	610،163	1958
12	الكويت	132،789،2	820،17	1961
13	الجزائر	184،586،34	740،381،2	1962
14	البحرين	004،738	665	1971
15	قطر	926،840	437،11	1971
16	الإمارات العربية	593،975،4	600،83	1971
17	سلطنة عمان	717،967،2	500،309	1971
18	موريتانيا	060،205،3	700،1.030	1973
19	الصومال	453،112،10	657،637	1974
20	فلسطين	249،889،3	687،27	1976
21	جيبوتي	528،740	244،23	1977
22	جزر القمر	407،773	170،2	1993
المجموع	22 دولة	606،310،354 نسمة	041،953،13 كيلو متر مربع	

لقد مرّت الأمة العربية بتاريخ طويل الأمد.. امتد مئات السنين قبل الميلاد حيث بدأ وجودها في الجزيرة العربية وبلاد الشام والعراق واتسع إلى شمال إفريقيا. كانت الجماعات والقبائل العربية تتنقل من مكان إلى آخر عبر التاريخ لأسباب تجارية ولأسباب استيطانية ومعيشية، وبعد ظهور الإسلام ذهب العرب المسلمون إلى الفتوحات، فكان الدين السبب الرئيسي في انتشار اللغة العربية وحفظها على مر القرون.

هذا، وقد تعرضت الأمة العربية للاستعمار والاحتلال نتيجة هجمات بدءًا من الحملات الصليبية والمغولية إلى الاحتلال العثماني، وكذلك تعرضت للاستعمار والاحتلال من قبل الغرب المتمثل بالدول الأوروبية التي تقاسمت الوطن العربي بينها: بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا وانتهاءً بالاستيطان الصهيوني الذي قام بجمع شتات الذين ينتمون للديانة اليهودية وتوطينهم في فلسطين.

لقد ناضلت الشعوب العربية ضد الاستعمار، وكان النضال محليًا وغير منظم، في ليبيا مثلاً، كانت مقاومة ضد الاستعمار الإيطالي، وفي مصر ضد الإنجليزي، وفي سورية ضد الفرنسي. وحصلت كل المناطق العربية على استقلالها من الاستعمار الغربي المباشر ما عدا فلسطين، وأقيمت دول عربية حسب تقسيمات قررتها الدول الغربية المستعمرة ومصالح محلية بحيث فصلت بين مراكز الثروة والتجمعات السكانية بهدف منع قيام وحدة عربية حقيقية.

يصل عدد الذين ينتمون إلى الأمة العربية أو الذين يستعملون اللغة العربية كلغة أولى أو ثانية أو الناطقين باللغة العربية إلى حوالي ٤٠٠ مليون نسمة (الموسوعة الحرة) حوالي ٨٩ % منهم عرب، ويعيشون اليوم في ما يزيد عن ٢٢ دولة (منطقة) منفصلة سياسيًا ومتصلة جغرافيًا ، أبجديا هي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، جزر القمر، جيبوتي، السعودية، سلطنة عمان، السودان، سورية ، الصومال، العراق، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن. هذا، وفي بعض المناطق المجاورة للوطن العربي فيها وجود عربي بشري ملموس مثل إيران حوالي ٨ مليون نسمة، وتركيا

من ٣ إلى ٤ مليون نسمة وهناك مجموعة كبيرة من المهاجرين في دول العالم تقدر أعدادهم بحوالي ٤٠ إلى ٥٠ مليون نسمة موزعين في القارات السبع.

يؤمن القوميون العرب بفكرة الوحدة العربية كحل لحالة التخلف والاحتلال والقمع التي يعيشها المواطن العربي في جميع أقطار هذا الوطن الممتد من المحيط إلى الخليج. وتسمى بالوحدة العربية نظرًا لعرق غالبية السكان، إلا أنها لا تستثني أو تهمش المكونات الأخرى للوطن العربي من كرد وتركمان وأمازيغ وزنوج، أو أية أقليات أخرى، بمعنى أن دولة الوحدة العربية المنشودة هي دولة لجميع مواطنيها لأنهم شركاء وطن وبيئة وظروف اجتماعية. علما أن هذا التنوع العرقي المتفاعل حضاريًا كان بحد ذاته من أهم أسباب النهضة في الزمن الذهبي لهذه الأمة.

هذا، ويوجد فرق بين حركة توحيد الدول العربية وبين الحركة التي تسعى إلى إيجاد دولة إسلامية موحدة. حركة التوحيد العربي تسعى إلى إقامة حكومة علمانية بمعنى ديمقراطية فيها الدين مفصول عن السياسة وتأخذ بأسباب نهوض المجتمعات الغربية التي سبقت حضاريًا وتكون اللغة العربية هي باب العقل ونور المعرفة، خلافًا لغير ذلك من الحركات التي تسعى إلى إيجاد نظام يقوم على الشريعة الإسلامية وتضع الدين قبل اللغة. إذ أن الدين الإسلامي دين الأغلبية، وهو تاريخ وحضارة وحياة عاش تحت رايته المسلمون والمسيحيون والعرب.

قامت فكرة توحيد الدول العربية أول مرة بتشجيع من الحكومات الفرنسية والبريطانية خلال الحرب العالمية الأولى لأنهما كانتا تسعيان إلى الحصول على حلفاء لهم في حربهم ضد ألمانيا والإمبراطورية العثمانية. كان حاكم مكة في ذلك الوقت الشريف "الحسين بن علي" الذي ينحدر من نسل الرسول ، صلى الله عليه وسلم. وقد أعلن الشريف "حسين بن علي" الثورة ضد الأتراك باسم العرب جميعا. وكانت مبادئ الثورة العربية قد وضعت بالاتفاق ما بين الحسين بن علي وقادة الجمعيات العربية في سورية والعراق في ميثاق قومي عربي غايته استقلال العرب وإنشاء دولة عربية متحدة قوية، وقد وعدت الحكومة البريطانية العرب من خلال مراسلات الشريف حسين – مكماهون (١٩١٥) بالاعتراف باستقلال العرب مقابل

اشتراكهم في الحرب إلى جانب الحلفاء ضد العثمانيين. وأصدر بيانًا برفع العلم العربي ذي الألوان الأربعة (العلم الفلسطيني الحالي) ابتداءً من ١٠ يونيو ١٩١٧ وهو يوم الذكرى السنوية الأولى للثورة.

وقال البيان إن العلم الجديد يتألف من مثلث أحمر اللون تلتصق به ثلاثة ألوان أفقية متوازية هي الأسود في الأعلى متبوعًا بالأخضر في الوسط والأبيض في الأسفل. وتشير الألوان الأفقية المرفوعة إلى شعارات رفعها العرب قديما (الأسود: الدولة العباسية) (الأخضر: الدولة الفاطمية) (الأبيض: الدولة الأموية)؛ أما المثلث الأحمر فيشير إلى الثورة. وبهذا فقد جمع العَلم في ألوانه الأربعة رموز الاستقلال والتاريخ العربي في كل الأزمنة. لكن في نهاية الحرب تخلى الأوروبيون عن التزامهم تجاه العرب وقسمت معظم مناطق الشرق الأوسط بين بريطانيا العظمى وفرنسا.

جرى تداول قضية التوحيد بين العرب مرة أخرى في الأربعينات من القرن العشرين من قبل منظمة حركة القوميين العرب. وقد كانت هذه الحركة بقيادة الدكتور جورج حبش بينما كان طالبا في كلية الطب بالجامعة الأمريكية ببيروت، وفي وقت لاحق أصبح جورج حبش مناضلا فلسطينيا إلى أن قضى نحبه فارسا في سبيل فلسطين. كانت الحركة القومية العربية اشتراكية ومعارضة لدولة إسرائيل، وفي هذا الوقت تقريبًا ظهرت الحركة الناصرية التي قامت بقيادة وزعامة الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وقد لاقت الفكرة قبولاً واسعًا من الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج، وكان الهدف الأسمى هو إتمام الوحدة العربية.

وأما الآن فحال الأمة العربية في هذه الأيام مع ما نشهده من نزاعات عربية وصراعات طائفية تثير الذعر لدى جماهير الأمة، قد جعل الوحدة العربية والقومية العربية في مفترق الطرق، ذلك بسبب الواقع العربي المتردي الذي انقسم إلى طوائف وأحزاب في ظل النظام العالمي الجديد الذي فتت الشعوب وراح يدفن طموحاتها في إرادة الاستقلال، وذلك إيذانا بإخضاعها كلها لسلطة واحدة اسمها "العولمة" باعتبار أن الحضارة الغربية هي الحضارة النهائية المنتصرة حسب مقولة "صراع الحضارات" التي ارتبطت حديثًا بمقولات "صموئيل هنتنجتون" بين عام ١٩٩٣- ١٩٩٦ حول صدام الحضارات وبكتابات "فرنسيس فوكوهاما" حول نهاية التاريخ.

هذا، ومن الأهمية أن نشير هنا إلى أن الاستعمار لم يرحل عن الوطن العربي إلا بعد أن بنى الأسوار السياسية وخلق الكيانات الهزيلة التي قسمت الوطن العربي الواحد إلى دول تنازع بعضها بعضا وأبقاها مشغولة في مشاكلها وضعفها. لا شك في أن غرس إسرائيل في قلب الوطن العربي كعدو مشترك كان له دور في تزكية الوعي الوحدوي بين أبناء الأمة العربية. لهذا تنامى الوعي أكثر بعد استقلال غالبية الدول العربية، الأمر الذي دفعها إلى تجارب وحدوية عديدة. لذا يمكن تصنيف التجارب الاتحادية التي تمت بين الدول العربية بعد استقلالها في النصف الثاني من القرن العشرين إلى نوعين من الاتحادات هما: الاتحاد الكونفدرالي والاتحاد الفدرالي.

يتميز الاتحاد الكونفدرالي عن الاتحاد الفدرالي الاندماجي بأنه أفضل أنواع الاتحادات التي تناسب توحيد العرب كونه يحقق الوحدة ويحافظ على الخصوصيات الحياتية لكل منطقة أو إقليم. ويتكون بين دولتين أو أكثر في دولة واحدة لها دستور واحد وهيئة مركزية واحدة ورئيس واحد وحيث تمارس الحكومة المركزية سلطانها على الحكومات المحلية للدول الأعضاء التي أصبحت في الواقع مجرد أقاليم لكل منها دستورها المحلي أيضًا ولها قوانينها وحكومتها على أن تظل شئون الدفاع والسياسة الخارجية وأمور أخرى مثل البريد والطرق والجوازات تحت سلطة الحكومة المركزية.

▪ فشل الوحدة في القرن العشرين

تباينت التجارب الوحدوية العربية من حيث مقدرتها على البقاء والاستمرار، فبينما استمر بعضها كالجمهورية العربية المتحدة مصر وسورية (فدرالي)، صمد لبضع سنوات (١٩٥٨ ـ ١٩٦١م) اتحاد الجمهوريات العربية (مصر ـ سورية ـ العراق) سنة ١٩٦٣م انتهى في وقته ولم يتعد مرحلة الإعلان (كونفدرالي).

توجد اتحادات عربية ما زالت قائمة حتى يومنا هذا، مثل، الجامعة العربية، المملكة العربية السعودية، الوحدة اليمنية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلس التعاون الخليجي.

وتوجد اتحادات عربية كانت على الورق واختفت أو بقيَ منها الأسماء فقط، مثل، اتحاد المشرق العربي (مصر ـ الأردن ـ العراق ـ سورية)، اتحاد المغرب العربي، الاتحاد العربي (مصر ـ اليمن ـ سورية)، اتحاد جمهوريات مصر ليبيا سورية، اتحاد مصر ـ السودان ـ ليبيا...

بنظرة بسيطة إلى ما سبق، نجد أن كل الاتحادات التي جاءت بدافع قومي عربي مستقل فشلت، وكل الاتحادات التي وجدت بمباركة القوى الخارجية استمرت، وليس هذا كرها في هذه الاتحادات إنما أردنا أن نظهر مقدار التدخل الخارجي في قيادة دفة الأحداث في المنطقة العربية سياسيًا واقتصاديًا بوجه خاص. فهل هناك شك في أن بقاء الجامعة العربية هو كعدم وجودها في الفعل العربي، وهل يشك أحد في أن دولة الإمارات من صنع بريطانيا، وهل الوحدة اليمنية كان يمكن أن تتحقق وتستمر لولى مباركة أمريكا، وهل مجلس التعاون الخليجي كان يمكن أن يُخلق في تلك المنطقة البترولية الحساسة بإرادة عربية في هذا الزمن لولا انه مخطط لفصل العرب الأغنياء في منطقة الخليج عن الفقراء في مصر وبلاد الشام وغيرها؟

إن الحديث في هذا يمكن أن يتسع كثيرًا، لكننا نود أن يُفهم منه بأننا لا نتحدث عن أنواع الاتحادات العربية بصورة جامدة وغامضة تجعل الموضوع مملاً كأنه بلا هدف.

هذا، وسنعبر سريعًا على الاتحادات العربية حسب واقعها الحالي أو كما وجدت:

- معاهدة الأخوة والتعاون بين الأردن والعراق عام ١٩٤٧.
- مشروع ناظم القدسي رئيس وزراء سورية لاتحاد الدول العربية عام ١٩٥١.
- في العام ١٩٥٢ جرى توقيع اتفاق بين مصر والاستقلاليين في السودان.
- في العام ١٩٥٥ وضع ميثاق عسكري بين مصر والمملكة العربية السعودية.
- في العام ١٩٥٧ وقعت اتفاقية التضامن العربي بين الأردن والسعودية والعراق.

- الاتحاد العربي الهاشمي

كان الاتحاد الهاشمي غير اندماجي (كونفدرالي) بين قطرين هما العراق والأردن حيث تم إعلانه في ١٤ فبراير سنة ١٩٥٨ م، وقد نص دستوره على أن: "المملكة العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية وعضويته مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام إليه بالاتفاق مع حكومة الاتحاد" على أن تظل كل دولة محتفظة بشخصيتها الاعتبارية المستقلة وبنظام الحكم القائم فيها. كما نص الدستور على أن يكون ملك العراق رئيسًا للاتحاد، وعاصمته تكون بالتناوب كل ستة شهور بين مدينة بغداد ومدينة عمان، وحصل إقرار الاتحاد في ١٧ فبراير سنة ١٩٥٨م من قبل مجلسي الأعيان والنواب في العراق. وعلى الأثر شُكلت أول حكومة اتحادية برئاسة "نوري السعيد".

يتفق الكثيرون على أن الاتحاد الهاشمي قد أنشئ كمنافس للاتحاد الاندماجي المصري السوري الذي تحقق في سنة ١٩٥٨ أيضًا، والذي تم بموجبه إعلان الجمهورية العربية المتحدة بعد اقتراع شعبي وانتخاب جمال عبد الناصر رئيسا. لم يطل عمر الاتحاد أكثر من خمسة شهور حتى حدث الانقلاب على الملكية في العراق برئاسة عبد الكريم قاسم في ١٤ يوليو من العام نفسه وأعلنت العراق جمهورية. وبعد يومين من قيام الثورة، أعلن عبد الكريم قاسم في ١٦ يوليو حل الاتحاد الهاشمي قائلا، بأنه ليس اتحادا حقيقيا وليس في صالح القطرين، وهو ليس أكثر من تدعيم للنظام الملكي.

- الجمهورية العربية المتحدة

مما لا شك فيه.. أن التجربة الوحدوية المصرية السورية كانت علامة مميزة في التاريخ القومي العربي كتعبير عن وحدة مصير الأمة العربية، وبرهنة عملية على وحدة الماضي والحاضر والمستقبل..

أعلنت الوحدة المصرية السورية في ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٨ م، وانتخب "جمال عبد الناصر" أول رئيس للجمهورية العربية المتحدة بناء على توقيع ميثاق الجمهورية المتحدة من قبل كل من جمال عبد الناصر عن مصر وشكري القوتلي عن سورية. ونص الدستور المؤقت للوحدة في مادته الأولى: "الدولة العربية المتحدة جمهورية ديموقراطية مستقلة ذات سيادة وشعبها جزء من الأمة العربية."

كان يُأمل أن تكون الوحدة السورية المصرية بداية للوحدة العربية الكبرى من المحيط إلى الخليج. ساهم في إسراع الوحدة في تلك الفترة التهديدات المتزايدة من حلف بغداد على سورية، وحيث قررت القيادة السياسية في مصر وقتها مساندة سورية ولو رمزيا وذلك بإرسال بعض القوات المصرية إلى سورية وفعلاً وصلت إلى سورية عن طريق البحر. بعد هذا الحدث سافر أبرز قادة الأحزاب السورية وضباط الجيش المتنازعين على السلطة إلى القاهرة، وطلبوا من جمال عبد الناصر إعلان دولة الوحدة وإلا فإن الدولة السورية ستتمزق شر تمزيق وحصل هذا دون علم الحكومة السورية التي كان على رأسها "شكري القوتلي". حينها رفض جمال عبد الناصر فكرة إقامة دولة واحدة بشكل مرتجل وسريع، واقترح فترة تحضيرية مدتها خمس سنوات، إلا أنه رأى أن أي ضغط إضافي على أعصاب أولئك الضباط سيؤدي فعلاً لانفجار سوري لا تحمد عقباه، فاشترط حل الأحزاب السياسية في الساحة السورية قبل الموافقة على إعلان الوحدة. وافق ممثلو الأحزاب السورية على قرار حل الأحزاب في ذلك الوقت ومن بينهم حزب البعث على مضض، ولكن لمصحلة قيام الدولة الوحدوية المنشودة قبل حزب البعث بشرط جمال عبد الناصر وحل نفسه.

يعيب الكثيرون على عبد الناصر اتخاذ قرار حل الأحزاب ويعتبرونه سببًا في شلل الحياة السياسية السورية التي كانت مفعمة بالحيوية في عقد الخمسينات. يقول الصحفي باتريك سيل (الموسوعة الحرة)"... إن جمال عبد الناصر لم يكن متحمسًا لوحدة عضوية مع سورية، ولم يكن يطمح لإدارة شؤون سورية الداخلية ووراثة مشاكلها. كان كل ما ينادي به عبد الناصر هو التضامن العربي الذي بموجبه يقف العرب وراءه ضد القوى العظمى، وكان يحتاج بصورة خاصة إلى السيطرة على سياسة سورية الخارجية بهدف حشر أعدائه من الغربيين والعرب. وكانت هذه فكرة مختلفة تمامًا عن برنامج البعث الوحدوي الداعي إلى تحطيم الحدود. ولكنه لم يستطع أن يأخذ شيئًا ويدع شيئًا.. وهكذا دفعه السوريون دفعًا إلى الموافقة على قيام الجمهورية العربية المتحدة.

إذا عدنا ثانية إلى الوضع العربي والسوري قبل قيام الوحدة مع مصر، سنجد أن الشعب السوري كان مهتمًا بما يحدث من تغييرات في مصر بعد ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م. فقد حدثت في مصر تطورات كان لها آثار ليس على الشعب المصري فقط بل على الشعب العربي في أقطار عدة. منها:

- جلاء الاحتلال البريطاني عن مصر حسب اتفاقية الجلاء التي وقعت عام ١٩٥٤م
- الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة عام ١٩٥٥م.
- كسر احتكار السلاح حينما عقدت مصر صفقة استيراد السلاح (التشيكية) من المنظومة الاشتراكية.
- مؤتمر الحياد الايجابي وحضور مصر مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥م وصعود نجم جمال عبد الناصر في حركة عدم الانحياز.
- فشل العدوان الثلاثي (إنجلترا - فرنسا - إسرائيل) على مصر سنة ١٩٥٦م.
- مقاومة الأحلاف وعلى الأخص حلف بغداد خصوصًا حينما ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على مصر للانضمام للحلف بحجة وجود فراغ أمني في الشرق الأوسط. حلف بغداد أو المعاهدة المركزية (الباكستان - إيران - العراق - تركيا) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هو الحزام الأمني ضد الاتحاد السوفيتي، أنشئ

لحماية مناطق البترول في منطقة الخليج العربي. رفضت مصر الانضمام إلى الحلف ورد جمال عبد الناصر سنة ١٩٥٧م على "جون فستر دالاس" وزير الخارجية الأمريكي في عهد الرئيس "دوايت أيزنهاور" بأنه لا يوجد فراغ أمني في المنطقة لأن الأمة العربية موجودة فيها، وأن الخطر على المنطقة هو وجود إسرائيل المحتلة لفلسطين. هذا بالإضافة إلى أهمية مصر في وسط العالم العربي وما تتمتع به من قوة بشرية، جعل القوى التقدمية في سورية تظهر احتراما كبيرًا للثورة المصرية وقيادتها وهو ما جعل جماعة من كبار ضباط الجيش في سورية يستقلون طائرة ويتجهون إلى مصر ويطلبون مقابلة جمال عبد الناصر ويطلبون الوحدة الفورية بين سورية ومصر حيث تم ذلك دون علم وإذن من الحكومة السورية في ذلك الوقت.

هذا، ويجب ألا يغيب عنا أيضًا ما تعرضت إليه سورية من تهديدات خارجية مما اضطرها منذ عام ١٩٥٥م إلى الاشتراك في معاهدة الدفاع العربي المشترك مع مصر والأردن ومقرها دمشق، وذلك للتصدي لإسرائيل بعد تفجير خط التابلاين الناقل لبترول العراق لإسرائيل، وعقد صفقة لاستيراد الأسلحة من الاتحاد السوفيتي كما فعلت مصر قبلاً.

عام ١٩٥٨م اجتمع مجلس النواب السوري ومجلس النواب المصري في جلسة مشتركة وأصدرا بالإجماع بيانًا في ٢٢ فبراير أعلنا فيه توحيد القطرين. جرى استفتاء شعبي على الوحدة وانتخب جمال عبد الناصر رئيسًا للجمهورية العربية المتحدة.
اختير عبد الناصر رئيسًا والقاهرة عاصمة للجمهورية الجديدة، وفي عام ١٩٦٠ تم توحيد برلماني البلدين في مجلس الأمة بالقاهرة وألغيت الوزارات الإقليمية لصالح وزارة موحدة في القاهرة أيضًا.

يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦١م حدث الانفصال، وبذلك أنهيت الوحدة بانقلاب عسكري في دمشق، قاده مجموعة من الضباط السوريين بقيادة المقدم "عبد الكريم النحلاوي" مدير مكتب اللواء "عبد الحكيم عامر" نائب رئيس الجمهورية في دولة الوحدة الذي كان يقيم في سورية، وأعلنت سورية عن قيام الجمهورية العربية السورية، بينما احتفظت مصر باسم الجمهورية العربية المتحدة حتى عام ١٩٧١م عندما سميت باسمها الحالي جمهورية مصر العربية. أبقت سورية حتى اليوم على علم دولة الوحدة الذي تتوسطه نجمتان ترمزان إلى سورية ومصر.

كان من أهم أسباب الانفصال:

١- تأميم البنوك الخاصة والمعامل والشركات الصناعية الكبرى في سورية.
٢- قدوم العمال والمزارعين المصريين بكثرة إلى الإقليم الشمالي (سورية) واختلال توازن قوى العمل.
٣- سوء الإدارة والتسلط في حكم سورية، أدى إلى انزعاج لدى السوريين الذين كانوا يتباهون بالتعددية السياسية التي ألغاها جمال عبد الناصر.
٤- كان لجهاز المخابرات دور مؤثر في إذكاء نار الفرقة بين المواطنين في سورية
٥- عدم وجود تواصل وترابط جغرافي بين الإقليمين.
٦- لم يرح أعداء الوحدة من الدول الأجنبية والعربية قيام تلك الوحدة، فكثرت المؤامرات التي أضافت إلى عدم الاستقرار عقبات جديدة.

تقول بعض المعلومات التي نقلتها وسائل الإعلام في تلك الأيام، إنه لم يكد يمضي سوى عدة شهور على حدوث الانفصال حتى عاد العسكر وقاموا بانقلاب آخر بعد أن رأوا أن أهل اليمين هم من يسيطرون على الحكومة في دمشق. وحينما ذهب قادة الانقلاب إلى القاهرة وطلبوا إعادة الوحدة مع مصر. يقال إن مصر ردت على ضباط الانقلاب برفض ما طلبوا لأن الوحدة التي يطيح بها انقلاب لا تعود بانقلاب.

وأما في الحقيقة، فقد كان الانفصال ضربة في الصميم وجرحًا بليغًا في كبرياء القيادة السياسية المصرية، التي سعت في البداية إلى إعادة الوحدة بالقوة. فقد

أصدرت القيادة العسكرية في مصر أوامرها بعمل إنزال عسكري جوي في سورية بعد ساعات من حدوث انقلاب عبد الكريم النحلاوي. وبالفعل قامت طائرات مصرية بحمل المظليين إلى سورية، وما كادت طلائعها تلامس الأرض السورية حتى أمر عبد الناصر بالتوقف وعودة بقية الطائرات بالجنود إلى مصر قبل أن تُسقط بقية ما فيها من مظليين على أرض سورية، وأبلغ قائد السرب الجوي "جلال هريدي" الذي نزل فعلاً مع مائة وعشرين جنديًا على أرض سورية بتسليم نفسه وقواته دون مقاومة للجيش السوري. يُقال بأن القاهرة تسلمت رسالة شفهية من الاتحاد السوفيتي بأن تترك سورية وشأنها ولهذا توقف العمل العسكري ضد الانفصال بينما العملية في منتصفها.

بعد ذلك استمر التقاذف الإعلامي بين سورية ومصر بعد الانفصال، وتخلله عدة محاولات من قبل النظام المصري لاستعادة الوحدة عن طريق حركات التمرد التي يمكن أن يقوم بها الناصريون في سورية. إحداها كانت حينما استطاع الضابط "جاسم علوان" في ١٨ يوليو ١٩٦٣م التسلل من سورية إلى لبنان ومنها إلى مصر سرًا حيث قابل جمال عبد الناصر، وعرض علوان على عبد الناصر خطة للقيام بانقلاب إلا أن نجاحه غير مضمون. وفعلاً قاد جاسم علوان الانقلاب وفشل.

وفي محاولة أخرى من مصر للانقلاب على الانفصال، قيل إن خطة سرية وضعتها مصر في ٢٧ يوليو ١٩٦٤م كان بموجبها أن يقود التمرد قوات تأتي من جهة العراق، وكان مخططًا أن يقوم بالعملية الضابط السوري "جادو عز الدين". لكن العملية لم تنفذ وتم استبعادها حينما هُمس لعبد الناصر من قبل جهات لبنانية صديقة، بأن المعلومات سربت إلى الولايات المتحدة فخاف من الوقوع في مستنقع الفشل مثلما حدث في مصيدة اليمن للجيش المصري الذي أنهكته حرب القبائل ومواجهة الدعم السعودي والأردني لقوات "الإمام البدر" الذي خلعته الثورة اليمنية التي تؤيدها مصر في اليمن، فقد كان مفترضًا حسب الخطة لدعم محاولة "جادو عز الدين" بأن يقوم الطيران المصري بمساندة العملية ضد الطيران السوري الأقل كفاءة حسب ما كان يعتقد.. بقيت العملية في طي الكتمان لسنوات قبل أن يتم الإفصاح عنها.

- علم الجمهورية العربية المتحدة -

- شعار الجمهورية العربية المتحدة -

هذا، واختلف المنظرون والباحثون في تقييم الوحدة والانفصال من حيث ما لها وما عليها فقد أحدثت الوحدة المصرية السورية جدلاً كبيرًا في الأوساط السياسية العربية، وانقسم الناس بين مؤيد لها ومعارض. رأى المؤيدون أنها كانت بداية مشرقة لتحقيق حلم الشعب العربي في الوحدة، ورأى آخرون أن تلك الوحدة كانت مجرد خطوة ارتجالية عاطفية لم ترتكز على أسس منطقية وواقعية لأنها تجاهلت خصوصيات كل قطر. لكنها شعبيًا أججت الشعور القومي واتفق الكثيرون على أن الوحدة كانت مشروعًا قوميًا خلاقًا، ولربما قويت أكثر لو استمرت قليلاً، وأدخلت عليها الإصلاحات وحدث تفاعل وتكامل أكثر بين القطرين وتعمق الشعور الوحدوي القومي.

هذا، ونحن نرى أن تجربة الوحدة بين سورية ومصر، قد برهنت على أن الشعب العربي يطلب الوحدة. ورغم فشلها إلا أنها وضعت علامة للأجيال القادمة بإيجابيتها بالتذكير بأن الوحدة ضرورية للأقطار العربية وممكنة في الوقت نفسه. ورغم فشلها أيضًا فإنها كانت ايجابية من ناحية أنها بينت ضرورة توفير الديمقراطية لقيام الوحدة للمساعدة على تكوين رأي حر ووعي عام، وضرورة تسليط الضوء على الخصوصيات تلك التي كانت من أهم الأسباب التي دفعت إلى قيام الجيش السوري بالانقلاب على الوحدة.

- إتحاد الجمهوريات العربية

- ميثاق طرابلس الوحدوي: في ٢٧ ديسمبر ١٩٦٩م بين مصر - السودان – ليبيا.

- علم اتحاد الجمهوريات العربية في مصر وسورية وليبيا -

- أقيم الاتحاد بين كل من سورية ومصر وليبيا، وذلك في عهد أنور السادات وحافظ الأسد ومعمر القذافي في١٧ ابريل ١٩٧١ باعتباره النواة الأساسية لتحقيق الوحدة الشاملة. وقد أثيرت في وقتها كثير من الاعتراضات في مصر على أنور السادات لدخوله في الإتحاد واتهامه بتمييع القرار السياسي المصري واستقلاليته بالدخول في هكذا اتحاد.

- في العام ١٩٧٢ صدر بيان حول الوحدة بين مصر وليبيا.

- الجمهورية العربية الإسلامية: وقد كانت بين ليبيا وتونس في عهد معمر القذافي والحبيب بورقيبه وكان ذلك في ١٢ أبريل ١٩٧٤ وعرف ببيان جربة.

- وفي العام ١٩٧٤ جرى توقيع بيان وحدوي بين تونس وليبيا.

- بيان حاسي مسعود الوحدوي: بين ليبيا والجزائر ٢٨ ديسمبر ١٩٧٥

- في العام ١٩٧٦ جرى إنشاء قيادة سياسية موحدة بين مصر وسورية، تبعه في العام انضمام السودان إلى هذه القيادة.

- في العام ١٩٧٨ جرى توقيع ميثاق العمل القومي المشترك بين سورية والعراق.

- في العام ١٩٨٠ أعلن قيام الوحدة الاندماجية بين سورية وليبيا.

obeikandl.com

- معاهدة إخاء ووفاق بين تونس والجزائر عام ١٩٨٣، كما وقعت معاهدة الاتحاد العربي الإفريقي بين المملكة المغربية وليبيا.

- الاتحاد بين الأردن وفلسطين: ضمن المملكة الأردنية الهاشمية والذي انحل بقرار فك الارتباط

- الاتحاد العربي الإفريقي في ١٨ أغسطس ١٩٨٤ أعلن الاتحاد بين ليبيا والمغرب وعرف ببيان وجدة الوحدوي.

- ميثاق الإخاء بين مصر والسودان عام١٩٨٨.

- عام ١٩٨٩ إنشاء اتحاد المغرب العربي بين المغرب وتونس والجزائر وليبيا وموريتانيا.

- اتحاد مجلس التعاون العربي: إتحاد أو حلف عربي أسس في بغداد عام ١٩٨٩م بعد انتهاء حرب الخليج الأولى (إيران – العراق). ضم كلاً من العراق، الأردن، اليمن الشمالي، مصر. وكانت رئاسة الحلف دورية بين الملك حسين والرئيس حسني مبارك والرئيس صدام حسين والرئيس علي عبد الله صالح. وكان الهدف الأساسي من هذا الإتحاد هو إبقاء شكل من التواصل مع مصر بعد خروجها من جامعة الدول العربية أثر توقيعها اتفاقية السلام مع إسرائيل بعد زيارة السادات الشهيرة للقدس حيث لم يتم قبول عودة مصر مرة أخرى للجامعة والتي نقلت مقرها إلى تونس حتى وقت ملابسات حرب الخليج. كان مخططًا لمجلس التعاون العربي أن يقوم بدور ريادي في المنطقة لولا الحروب التي مرت بها، حيث كانت الرغبة موجودة في توثيق عرى التعاون والتكامل الاقتصادي فيما بين أعضائها. لم يستمر الحلف على قيد الحياة إلا لبضعة أشهر فقط حيث أنفرط بمجرد غزو العراق لجارته الكويت سنة ١٩٩٠م.

- معاهدة الأخوة والتنسيق بين لبنان وسورية عام ١٩٩١.

- **إتحادات دول عربية مستمرة حتى اليوم**

- جامعة الدول العربية

تعتبر جامعة الدول العربية التي مقرها القاهرة الإطار الوحيد المقبول حتى الآن للعمل العربي المشترك.

***- الجمهورية اليمنية: تاريخيا قسم اليمن إلى دولتين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي، إلا أن اليمن أعاد وحدته في عام ١٩٩٠ من الميلاد نتيجة حرب أهلية انتصر فيها الشمال على الجنوب.**

- الإمارات العربية المتحدة:

عبارة عن اتحاد سبع إمارات عربية ضمن دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تتكون من أبو ظبي، دبي، رأس الخيمة، الفجيرة، الشارقة، عجمان، وأخيرًا أم القوين.

- إتحاد المغرب العربي :

من مبادئ اتحاد المغرب العربي:

١- تمتين أواصر الإخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض؛ تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

٢- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

٣- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

٤-العمل تدريجيًا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

- المملكة العربية السعودية:

من أقوى وأمتن وأصلب الإتحادات العربية حيث أصبحت دولة واحدة بما تحتويه الكلمة من معنى فلا فرق بين جميع أركانها إضافة إلى الانصهار القوي الذي تم بين أبنائها. هذا، وتشتمل السعودية على معظم أجزاء الجزيرة العربية بما فيهما نجد والحجاز.

obeikandl.com

- مجلس التعاون الخليجي

- علم مجلس التعاون الخليجي -

مجلس التعاون الخليجي منظمة سياسية اقتصادية إقليمية، أسس في مايو ١٩٨١م في الاجتماع الذي انعقد بأبو ظبي وحيث توصل قادة الدول الخليجية العربية الست إلى صيغة تعاونية تهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في كل الميادين وصولاً للوحدة. وقد كان لدولة الكويت بوجه خاص دور بارز في تأسيس مجلس التعاون الخليجي من خلال مبادرة الشيخ "جابر الأحمد الجابر الصباح" بطرح فكرة إنشاء المجلس.

وقد رأت تلك الدول أن الصفات والسمات التي تربط دول المجلس، وتشابه الأنظمة الحاكمة والإيمان بالمصير المشترك، إنما يخدم الأهداف والغايات النبيلة للأمة العربية. وعلى ذلك تقرر اعتبار مدينة الرياض المقر لمجلس تعاون دول الخليج العربي. وقد حدد النظام الأساسي لمجلس التعاون أهداف المجلس من أجل تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.

يتكون مجلس التعاون الخليجي من ست دول تطل كلها على الخليج العربي، وهذه الدول هي، المملكة العربية السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، وأخيرًا وليس آخرًا سلطنة عُمان، وقد جرت محاولات لانضمام اليمن والعراق، لكن دول المجلس مانعت لأن اليمن والعراق متخلفتان في غالبية نواحيهما الأمنية والعمرانية، فدخولهما لمجلس التعاون يعد صعبًا في الوضع

الراهن. وقد جعل احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة سنة ٢٠٠٣ م، واختلاط الأوراق الأمنية في العراق (جعل) دخولها في اتحاد مجلس التعاون الخليجي أمرًا صعبًا. وأما بالنسبة لليمن فهناك موافقة مبدئية لانضمامه إلى المجلس حيث جرى ضم اليمن إلى بعض الهيئات والمؤسسات الخليجية كالصحة والرياضة والتعليم وبعض الهيئات الاجتماعية، وكان فعلاً يجري العمل على ضم اليمن كليًا إلى مجلس التعاون الخليجي، إلا أن أحداثًا تعصف الآن باليمن جراء التحول الديمقراطي (ثورة الشباب ٢٠١١ م)، وربما سيكون لها أثر على دخول اليمن في عضوية هذه المنظمة العربية الإقليمية.

هذا، ويعتبر المجلس الأعلى لقادة مجلس التعاون هو السلطة العليا حيث يشمل رؤساء الدول الأعضاء. فحسب النظام الداخلي للمجلس، فإن رئاسته دورية وحسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، وأما الاجتماعات فتتم في دورة عادية كل سنة، ويجوز عقد دورات استثنائية بناءً على دعوة أي دولة عضو وتأييد عضو آخر. ويعتبر انعقاد المجلس صحيحًا إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت.

في الثالث والعشرين من فبراير ١٩٨٢م عقد اللقاء الأول لمجلس التعاون بعد التأسيس.. حضره قادة الدول ووزراء الداخلية، وكان هذا الاجتماع بداية انطلاقة التنسيق والتعاون الأمني بين دول المجلس، وفي الاجتماع نفسه شُكلت العديد من اللجان الأمنية المتخصصة في مختلف مجالات التنسيق والتعاون الأمني، ثم توالت بعد ذلك الاجتماعات الرسمية واللقاءات الجانبية، وحقق مجلس التعاون إنجازات مختلفة على الأصعدة الاقتصادية والشئون القانونية وشئون الإنسان والبيئة وخاصة الشئون الأمنية والعسكرية وأضحت له هيئة استشارية عليا للتخطيط لمشاريع اقتصادية عملاقة بين الدول الأعضاء.

ويقرّ كل ذي عقل بأن قرار إنشاء مجلس التعاون الخليجي ليس وليد اللحظة، وإنما هو تجسيد مؤسسي للواقع التاريخي والاجتماعي والثقافي لأبناء المنطقة، فدول

مجلس التعاون تتميز بقوة الروابط الدينية والثقافية والنمط الأسري والانسجام الاجتماعي بين مواطنيها، وهي عوامل تقارب وتوحد تعززها الجغرافيا في البيئة الصحراوية الساحلية التي يعيش فيها سكان هذه المنطقة من الوطن العربي. إن المجلس فضلا عما تقدم، فإن له اعتبارات أخرى في أسباب إنشائه. فهو من زوايا أخرى يمثل ردًا عمليًا على التحديات الأمنية التي لا تبتعد دائمًا عن هذه المنطقة الساخنة التي تشد أنظار العالم إليها، لأن أكثر من ستين بالمائة من مخزون الطاقة النفطية العالمية تختزن في باطن تلك الصحراء.

- منظمات عربية رسمية

- جامعة الدول العربية

تأسست في القاهرة عام ١٩٤٥م، وكانت لحظة إنشائها تضم كلاً من مصر والعراق ولبنان والسعودية وسورية وشرق الأردن (الأردن منذ ١٩٤٦) واليمن. زاد عدد الدول الأعضاء زيادة مستمرة خلال النصف الثاني من القرن العشرين بدخول ١٥ دولة عربية أخرى إلى خانة العضوية، وانضمام أربع دول بصفة مراقب. والجامعة العربية هي منظمة تضم دولاً في الشرق الأوسط وفي إفريقيا ويعتبر أعضاؤها دولاً عربية، وينص ميثاقها على التنسيق بين الدول الأعضاء.

كان يجب أن تكون الجامعة العربية محل فخر واعتزاز وكبرياء لأي مواطن عربي، لأنها من المفترض أن تكون من أهم المؤسسات التي تمثله في المحافل الدولية إن لم تكن أهمها خصوصًا وأنها تمثل الدول العربية كافة أي تمثل الأمة العربية. وكان الأمل أيضًا أن تكون جامعة الدول العربية محط أنظار العالم، ويتصدر نشاطها وأداؤها واجهة الإعلام العالمي. كان يجب أيضًا أن تكون قراراتها التي تصدر عن مؤتمراتها واجتماعاتها الرسمية، أهم ما يعود بالفائدة على الأقطار العربية، وأن تنعكس هذه القرارات ايجابيا على المواطنين العرب، سواء ماديًا أو معنويًا كلما وُجدت إمكانية، لكن الجامعة العربية لم تكن كذلك.

دعنا إذن نسلط الضوء على هذه المنظمة العربية الإقليمية العتيدة، ولماذا لم تصبح حتى الآن كما تمناها المواطن العربي؟

لكي نعرف ما هي الجامعة العربية، وما هي عللها ودواؤها وكل ما يتعلق بها، فإن أول ما يتعيّن علينا هو معرفة الكيفية والظروف التي ولدت فيها، ومن هو أبوها وجدها، وما هو أصلها وفصلها؟ وما سبب وجودها؟ ومن أوجدها؟ ولأي غرض؟ وماذا أنجزت منذ وُجدت على امتداد السنين الماضية وحتى اليوم؟

إنّ الإجابة الصحيحة والصائبة على تلك الأسئلة هي التي ستضع أيدينا على المشكلات والمعضلات التي تعيشها الجامعة العربية، وبغير هذا فإن أي حديث تشخيصي لعلل تلك الجامعة، إنما هو ضرب من التخمين والكهانة والرجم بالغيب .. والله أعلم.

- الجامعة العربية.. خلفية تاريخية

مع أن واقع المنطقة العربية يدعوها للوحدة والتكتل لأن شعوبها في الأساس تكوِّن أمة واحدة تشكلت عبر التاريخ، إلا أن الأمة العربية عاشت قرونًا طويلة تشكو الفرقة والشتات، مع وجود اللغة الواحدة والتاريخ الواحد والآمال. لقد نعمت الأمة العربية في ظل الإسلام بالوحدة المركزية على مدى ثلاثة قرون، ثم بدأ ينخر فيها السوس، وسرعان ما بدأت تراودها النزعات الانفصالية. وفي أول ظهور للأمة

كدولة، واجه العرب المسلمون الروم والفرس ودحروهم. ثم دب الوهن والضعف في أواخر العصر الأموي بالدولة العربية، ومع بداية عصر الفرس والترك دب الضعف في وحدتها السياسية. واعتبر فرار "عبد الرحمن الداخل" صقر قريش، حفيد الخليفة الأموي "هشام بن عبد الملك" من مذبحة العباسيين إلى قرطبة في الأندلس، ومبايعة مسلمي الأندلس له بالخلافة إيذانا بالفرقة.

هذا، ولم يطل الوقت حتى شهد شمال إفريقيا ظهور الخلافة الفاطمية التي اتخذت مصر مركزا لها. فصار هناك خلافة عباسية مركزها بغداد، وخلافة أموية في الأندلس، وخلافة فاطمية مركزها في القاهرة، وأصبحت مراكز السياسة العربية شتى، وبعد أن تمكن الضعف من الخلافة العباسية، قضى المغول عليها في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الميلادي.

لم تكد الأمور تستقر بعد ذلك نوعًا ما حتى واجهت الأمة الحروب الصليبية التي شنتها أوروبا الاستعمارية على المنطقة. ورغم انتصار العرب على الصليبيين إلا أن العرب اعتادوا على فرقتهم، واستمروا على الحال إلى أن احتلهم العثمانيون منطقة تلو الأخرى وخضعوا لمدة أربعة قرون للعثمانيين، كانوا فيها جزءًا من الإمبراطورية التي مارست ضدهم التمييز، وسامتهم سوء المعاملة، ولم تهتم بكل العرب بل أبقت اهتمامها بالمشرق العربي بما في ذلك بلد الحرمين الشريفين حيث بسطت نفوذها على بلاد الشام لأن فيها الطرق المؤدية إلى الحرمين الشريفين. أما في شمال إفريقيا فقد استولت فرنسا على الجزائر وتونس والمغرب ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر، وانفردت إيطاليا بليبيا، واحتلت انجلترا مصر، ومنها امتد نفوذها إلى عدن ومناطق الخليج العربي.

خلال الحرب العالمية الأولى، اغتنمت بريطانيا فرصة ظهور النعرة العربية (القومية) في المشرق العربي، وحيث العرب يرون أنفسهم مادة الإسلام وأحفاد نبيه، فاغتنمت بريطانيا الفرصة وتراسلت مع الشريف "حسين بن علي" والي مكة المكرمة خلال الحرب العالمية الأولى، ووعدته بدولة عربية بعد الانتصار على العثمانيين، لكنها نكثت بوعدها بعد أن وضعت الحرب أوزارها، وقسم المشرق العربي بين بريطانيا وفرنسا حسب اتفاقية سايكس - بيكو.

حينما تمكن النازيون في بداية الحرب العالمية الثانية من اجتياح أوروبا، عمدت بريطانيا إلى محاولة التخفيف من حدة عداء العالم العربي تجاهها، وراحت ترحب بأي عمل تجاه الوحدة العربية، فما كان من وزير خارجية بريطانيا "انتوني ايدن" في ذلك الوقت، إلا أن صرح في ٢٩ مايو ١٩٤١م قائلاً، "لقد خطا العالم العربي خطى واسعة في طريق الرقي. وهو يطمح الآن إلى تحقيق نوع من الوحدة يجعل منه عالمًا متماسكًا. ويرجو أن تساعده بريطانيا العظمى على بلوغ هذا الهدف. ويسرني أن أعلن باسم حكومة صاحبة الجلالة، ترحيب بريطانيا بهذه الخطوة، واستعدادها لمساعدة القائمين بها حالما تتأتى لها الأدلة على تأييد الرأي العام العربي لها". وبعد أقل من عامين أعاد وزير خارجية بريطانيا أيضًا مضمون ما صرح به ردا على سؤال في مجلس العموم البريطاني.. حيث قال: "إن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية بينهم. ولكن الجلي أن الخطوة الأولى لتحقيق أي مشروع لا بد أن تأتي من جانب العرب أنفسهم، والذي أعرفه أنه لم يوضع حتى الآن مشروع كهذا. أما إذا وضع فإنه سينال استحسانًا عامًا". وهكذا كانت جامعة الدول العربية فأسست عام ١٩٤٥م بمباركة أوروبية.

لا يشك أحد لو أن بريطانيا صاحبة النفوذ في المنطقة في ذلك الوقت ليس لها مصلحة في إنشاء جامعة الدول العربية خوفًا من تدخلات القوى العظمى المنافسة لها ومد نفوذها في بعض المناطق العربية على حساب بريطانيا، لما وافقت على إنشاء الجامعة العربية. ويمكن تصور الأمر بطريقة أوضح إذا تذكرنا كيف تم إنشاء مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨٢م، وقبله إنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١م، فظروف مجلس التعاون وإنشاء دولة الإمارات لا تختلف عن ظروف إنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥م، فمصلحة بريطانيا وحلفاؤها هي نفسها مع اختلاف الزمن. فحينما تم إنشاء دولة الإمارات العربية مثلاً التي تكونت من سبع إمارات أيام الحرب الباردة، كان هدف بريطانيا أن يتم حكم من يتمرد من السبع إمارات وإعادته إلى البيت الإماراتي بالقوة قبل ينتمي أو يتحالف مع عدو خارجي. ونفس الشيء بالنسبة لمجلس التعاون العربي الذي من المفترض أن

يكون سنداً وقائداً لنهضة اقتصادية عربية بسبب فائض المال، لكنه وجد لأغراض أخرى لا تخدم إلا المرجعيات الخارجية مثل الولايات المتحدة الأمريكية كمخزون نفطي استراتيجي. الجامعة العربية في ظروف الحرب العالمية الثانية وافقت على إنشائها بريطانيا لكي تجعل من العرب جبهة ممانعة في وجه النفوذ الأجنبي سواء كانت ألمانيا أو الاتحاد السوفيتي.

- عجز الجامعة العربية

لقد كشفت الأحداث في السنوات العشر الأخيرة بوجه خاص، فشل الجامعة العربية التي أسست عام ١٩٤٥م، إذ أظهرت هذه السنوات عدم قيام الجامعة العربية بالحد الأدنى مما تمثله بالنسبة للشعب العربي كبداية لتقارب عربي أكثر يُبقي الأقطار العربية في حظيرة الانتماء تمهيدا لخطوات أخرى وحدوية كلما سنحت الظروف وتأهلت الجماهير أكثر لتحقيق الوحدة. فمنذ انقسام العرب في مواجهة الحرب العراقية الإيرانية التي اندلعت سنة ١٩٧٩م، والغزو العراقي للكويت عام ١٩٨٩م، وحرب التحالف الدولي التي أخرجت العراق من الكويت عام ١٩٩٠ م، ثم حصار العراق وغزوه واحتلاله من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا عام ٢٠٠٣، تعرضت الجامعة العربية ممثلة بميثاقها ومؤسساتها وصولاً إلى أمانتها العامة لانتقادات شديدة. وربما يرجع قصور الجامعة العربية إلى أنها منظمة إقليمية أو هكذا أريد لها أن تكون، وهذا يعود إلى القوى الغربية التي باركت قيام الجامعة العربية بناء على استراتيجية آنية في عام ١٩٤٥م وأخرى بعيدة المدى. وكأن من أوحى وساهم في تأسيس الجامعة العربية من القوى الاستعمارية التي كان لها القرار في سياسات دول الجامعة العربية المؤسسة لها في ذلك الحين، كانوا قد وضعوا في مخيلتهم صورة العالم العربي الذي نشاهده اليوم من تجزئة قطرية. لو دققنا أكثر في المعنى الضمني لتعريف الجامعة من ناحية أنها "منظمة إقليمية" لوجدنا أن الإقليمية هنا استعيض بها عن القومية العربية. فهم أرادوا أن يكون العالم العربي ضمن إقليم يضم أممًا أخرى، ففي المنطقة توجد إيران وتوجد تركيا وتوجد إسرائيل التي أوجدوها بعد تأسيس جامعة الدول العربية بثلاث سنوات (١٩٤٨) استكمالاً للمشروع الذي سيخدمها أو ما نراه واقعًا اليوم.

وهنا يفرض التساؤل نفسه: هل الخلل في مؤسسات الجامعة العربية أم في سياسات الأقطار العربية المستقلة المكونة لها؟ وهل يمكن إصلاحها أو الاستفادة من وجودها؟ وما تأثير وجودها على المشروع النهضوي العربي المتمثل بالاتحاد القومي العربي، الذي تتوق إلى تحقيقه الجماهير العربية؟

قد يكون ليس سهلاً تقييم دور الجامعة العربية بموجب الأسئلة السابقة قبل تقييم دور الأنظمة الحاكمة في الأقطار العربية، لأن نجاحها أو فشلها يستند إلى فشل ونجاح هذه الأقطار من ناحية التعامل مع الصيغة التي تمثلها الجامعة العربية. لهذا إن تقييم دور الجامعة العربية يجب أن يأخذ في الاعتبار قبل أي شيء ظروف نشأتها والمجال الذي حدد لها التحرك فيه. وهنا ليس غريبا ولا غامضا أن نعرف بأن غالبية البلدان العربية كانت ترزح تحت نير الاستعمار المباشر وغير المباشر. لم يكن لهذه البلدان مقومات ولمكانية لأن تزاحم الكبار في الساحة الدولية، فكان أن رأت في إنشاء الجامعة العربية دعما للأقطار العربية المستقلة وللأقطار التي تسعى إلى الاستقلال. فكان أن أنشأت جامعة الدول العربية بميثاقها الذي كرس الحالة القطرية، الذي أكد على استقلال وسيادة الدول الأعضاء، وهو ما جعل المسيرة القومية تقف عند القطرية.

من هنا يتبين أن وجود الجامعة العربية في حد ذاته، لم يكن يتعارض نظريًا، بناءً على ما سبق، مع طموحات الشعب العربي في السير نحو الوحدة خصوصًا إذا ما كانت النية بعد تبدل الزمن تتجه إلى تطوير وتعديل ميثاق الجامعة لكي يفتح الطريق ويعطي الشعب العربي فرصة ليتفاعل مع كل عصر يمر فيه.
قد لا يكون من المناسب الآن إدخال كلمات اعتراضية قليلة في سياق الحديث عن الجامعة العربية، إذا قلنا أن وضع سقف الاستقلال والسيادة الكاملة للدول الأعضاء في الجامعة العربية عند الدولة القطرية، قد حد وحجم طموح بعض الأنظمة العربية الوطنية والقومية من المضي في طريق الوحدة الشاملة، فهذا يشبه إلى حد ما لو صح التشبيه: حينما أغلق باب الاجتهاد في الإسلام منذ القرن التاسع الميلادي، صار الصمت والسكون والتخلف العربي بينما العالم يموج في حركة لم تتوقف حتى يومنا هذا.

لذا، فالجامعة العربية يمكن أن تكون وعاءً يعبر عن المشاعر القومية العربية العميقة الجذور، وإن كان وجودها الآني يخدم الأمة العربية في موضة العولمة التي تدعو إلى التكتلات، فإن الجامعة العربية ككتلة إقليمية عربية قد تكون حماية وضمانا للأقطار العربية إذا ما تم تعديل ميثاقها، وعمل على إبراز الدور القومي ليعلو فوق كل اعتبار قطري أو إقليمي أو دولي. لماذا لا يتصدر قائمة تعديل ميثاق الجامعة العربية مثلاً، إعادة هيكلة هذه الجامعة، وأن يتم اختيار أمين الجامعة بنظام الانتخابات بغض النظر عن جنسية الأمين العام، وأن تكون مدة عمله أمينًا للجامعة دورتان فقط، وأن تكون قرارات هذه الجامعة والتي يجري التصويت عليها بالأغلبية ملزمة لجميع دول الأعضاء، وأن يكون تنفيذها بكافة الوسائل والسبل، وليس كما حدث في ليبيا خلال ثورة الشباب في ٢٠١١م حينما كانت الجامعة العربية مظلة وأداة في يد الغرب ليقرر حلف الناتو التدخل عسكريًا في ليبيا.

إن مما يؤسف له، أن الجامعة العربية التي منذ إنشائها لم تفلح بالمساهمة في أي نهضة عربية أو بالإتيان بحلول لمعوقات الوحدة القومية، ذلك سوى أنها سمحت على مدى السنوات لاستمرار الانقسام، وباستمرار الاستبداد بسبب ميثاقها وأدائها الذي يُظهر الاختلافات والتناقضات بين الأقطار العربية أكثر من إزالة الخلافات ورص الصفوف، تلك الجامعة هي التي كان دورها بائسًا أثناء أزمة الخليج (العراق والكويت) سنة ١٩٩٠م وظل كذلك دائمًا، ولهذا كان الاحتقان فاكتملت أسباب الثورات وتعرض الأمن القومي العربي كله للخطر. الجامعة العربية نفسها مرة أخرى سنة ٢٠١١م، تعترض مسيرة موسم الثورات العربية التي قام بها الشباب، وها هي تصنع لها دورًا وليتها لم تفعل. فمنذ تأسيسها لم يكن لها أي دور وحدوي يسجله لها التاريخ بل أن وجودها وتعميدها وتقديسها من قبل الأنظمة الاستبدادية كان فرصة لهذه الإقليمية بأن تتستر خلفها حتى تبقى هذه المؤسسة حائطا يفصل بين التقدم نحو الوحدة وبين القطرية التي لا تخدم سوى العائلات الحاكمة جمهورية كانت أم ملكية.

ما كادت الثورة الليبية تتفجر حتى سارعت الجامعة العربية بالقيام بدور فتح الباب، وتشجيع حلف الأطلسي (الناتو) على التدخل وخلط الأوراق، وتعقيد الأمور أكثر في الساحة الليبية، بل وعملت على تدويل الثورة الليبية ودفعت بفرصة الحسم والاستقرار في ليبيا بعيدًا، ورهنتها بأمزجة المواقف الدولية في مجلس الأمن الذي تديره رياح العولمة والباحثون عن النفط العربي. لقد تدخل حلف الأطلسي من أجل منع الطيران الليبي ثم تحول إلى هجوم جوي يعيق تقدم قوات نظام العقيد القذافي أو ليسبق أي هجوم بري للثوار، فهل قومي عربي يستطيع الآن أن يعتبر نجاح الثورة في ليبيا هو إنجازا قوميا بعد أن اختطف حلف الناتو الثورة وراح يعيد صياغتها؟ وهكذا عملت الجامعة العربية على تكريس دور حلف الأطلسي لأول مرة في الشأن العربي بل وأعطته صكا ليفعل ذلك في المستقبل كلما أتيحت له الفرصة. وهكذا صارت الأمور تتداعى، وراحت تدفع إلى تدخل بري علني وسري لقوات الحلف بأشكال مختلفة، تارة بالمندوبين والممثلين للدول في "بني غازي" وتارة بتحريك طائرات الهيلوكبتر العسكرية وتارات أخرى بالعمليات السرية على الأرض الليبية والحدودية الخ، وذلك لتحتل التراب الليبي سواء مباشرة أو من خلال السيطرة على الحكومة المقبلة بعد إسقاط حكومة القذافي. نعم.. رأينا كيف أصبح للقوى العظمى مندوبون ومراكز مصالح للدول في مدينة "بني غازي" مركز الثورة في ليبيا. وبذلك تتكرر التجربة العراقية المريرة، التي ما زال العراق الحبيب بسببها يتجرع الويل والدمار.

فبسبب الدور المشبوه للجامعة العربية وثقل حكومات الأقطار العربية الرئيسية التي تضع قرارات الجامعة وما ينتج عنها من سقوط، وجدنا أن الثورات العربية تكاد أن تكون ضد التوجه القومي والوحدوي وليست معه، فحتى الشعارات التي رفعها الثوار في كل الأقطار العربية التي غزتها ثورة الشباب (فيسبوك) قد خلت من شعارات الوحدة والقومية وقد أشرنا إلى هذا كثيرًا في الكتاب. إن وجود بلدين عربيين أعضاء بالجامعة العربية (الإمارات وقطر) شاركا في مهمات حلف الأطلسي في ليبيا بأدوار رمزية وثانوية، قد أعطى الفرصة للقوى الدولية للعمل على توجيه الثورة الليبية وصياغة أهدافها. وأدى هذا التطور إلى التشكيك في أي

ثورة عربية اندلعت بعد الثورة الليبية، وأدى إلى بطء حشد التأييد لهذه الثورات في الشارع العربي، وجعلها أقرب إلى أحزاب المعارضة التقليدية القديمة منها إلى ثورة هدفها التغيير الكامل.. لا يكون مستبعدًا يومًا لو تم إعادة الملكية إلى ليبيا وانضمامها إلى مجلس التعاون العربي أيضًا لإبقاء البلاد البترولية قليلة الكثافة السكانية معًا.

لماذا لم يكن للجامعة العربية مثلاً دور في إحداث التكامل الاقتصادي والاجتماعي الفعال إضافة إلى دور سياسي ناجح، وليس كدورها الحالي الخجول الذي كثيرًا ما جر الوطن العربي إلى الانقسام والتكتل والتقلب داخل التكتل نفسه. لماذا لا يُأخذ في الاعتبار الفرق في الظروف والمشاكل الداخلية والخارجية وحتى الفرق في الجوار بين الأقطار العربية الواقعة في قارة آسيا، والأقطار العربية التي تقع في شمال القارة الإفريقية.. الفروق كثيرة من ناحية التركيبة السكانية وناحية البعد القومي والديني؟ لماذا لا يتم تطوير ميثاق الجامعة العربية ليرتقي بمستوى دستور قومي عربي لا يحيد عن الأخذ بجميع خصوصيات التركيبات الاجتماعية في الوطن العربي، والصعود بهذا الدستور راسيا لكي يقود نحو اتحاد كونفدرالي عربي.

تستمد الجامعة العربية قوتها من قوة أعضائها، وبما أن الأعضاء يتبعون المصالح الشخصية على المدى القصير، ولا ينظرون إلى الأهداف البعيدة المدى فإن الجامعة تفتقد إلى الكثير من قوتها. فلم يسبق للجامعة أن وضعت أهدافا بعيدة المدى وحققتها، وهي بالتالي ذات أدوار شرفية تبعد كل البعد عن أرض الواقع، ولا تستطيع الخروج بقرارات واضحة وحاسمة، ولا تملك أيضًا آليات تطبيق هذه القرارات. يجب أن يتم تفعيل هذه المنظمة تفعيلاً حقيقيًا من خلال برامج حقيقية وميزانيات خاصة ترصدها الدول لتحقيق ذلك. لقد حان الوقت لكي تصبح هذه المنظمة فاعله في مشروعات كبيرة ومهمة مثل السوق العربية المشتركة والإنتاج التكاملى، وغيرها الكثير من المشروعات وصولاً إلى وجود قوات خاصة بالجامعة العربية مشتركه، أشبه ما تكون بحلف الناتو لحماية المصالح العليا للدول الأعضاء. نعتقد أنه لابد من تفعيل القرارات، وأن تتحمل كل الدول الأعضاء

مسؤلياتها وأن تصبح قرارات الجامعة العربية واضحة وصريحة وإجبارية التنفيذ مع تعديل بعض البنود التي تتيح ذلك في ميثاق الجامعة، وإلا فإن هذه الجامعة سوف تظل مجرد جهة شرفية أخرى لا تضيف أي جديد ولا تحقق طموحات.

إن ما يعيق جامعة الدول العربية عن مواجهة التحديات هو عدم وجود تلك الآليات التي تكفل لها ذلك، لأن وجود تلك الآليات يتيح للجامعة العربية مثلاً أن تمنع عدوان دولة عربية على غيرها، وأن تحل مشكلة قائمة بين بلدين بسبب الحدود، وتحمي دولة عربية من عدوان خارجي.. لكن الآن ليس لديها سوى الشجب والذي تعجز عنه أحيانا.. إن من أهم أسباب عجز الجامعة عن ذلك هو عدم توحد الدول العربية أصلا، فلا توجد عملة عربية موحدة كما هو الحال في أوروبا، ولا يوجد جيش عربي موحد، ولا كيان اقتصادي موحد، ثم إن الأهم من ذلك كله هو الفكرة التي أنشئت على أساسها الجامعة ومن أنشأها ورسم حدود ميثاقها.

إن السؤال عن سبب فشل الجامعة العربية، هو في الحقيقة سؤال مغلوط إذ يُبديها السؤال وكأنها قد حققت نجاحات ثم تعرقلت وفي الحقيقة فإن الجامعة العربية كيان ولد ميتا، فهي بعث من أنظمة خلقها الاستعمار من تقاسيم اتفاقية سايكس – بيكو. إذا الجامعة العربية تفتقد الشرعية لذلك لم تكن ممثلا للشعب العربي بقدر ما كانت ممثلة لتلك الأنظمة.. نحن نتساءل ماذا حققت هذه الجامعة العربية للشعوب العربية؟.. هل حققت ما يتطلع إليه العرب؟ الجواب قطعًا ..لا.. لأن هذه الجامعة وجدت أساسًا لوأد حلم الوحدة والحرية والتقدم، فبوجودها على حالها ما زالت عربة القومية العربية معطلة.

ورغم كل ما سبق، فيجب الأخذ في الاعتبار عند تقييم دور الجامعة العربية في العمل العربي بصيغتها الحالية، أنها ليست أكثر من منظمة غير مستقلة، وإرادتها مرتبطة بالاعتماد على الدول الأعضاء التي كثيرًا لا تطبق ولا تعمل حتى بما تقرره مؤسسات الجامعة. إن ضعف الجامعة العربية في مواجهة التحديات هو نتيجة حتمية لضعف الأنظمة العربية التي لا ترغب في مواجهة التحديات، وإنما تريد البقاء في الحكم أطول فترة ممكنة، ولذلك لا تقوم بأي عمل يخدم المصلحة القومية.

إن القرار السياسي العربي غير مستقل لاختلاف طبيعة الأنظمة السياسية العربية مع اختلاف توجهاتها الأيديولوجية وتحالفاتها الاستراتيجية، وكذلك هي الجامعة العربية التي هي انعكاس لتعدد أنظمة الحكم العربية، "ملكية - جمهورية عائلية- ديموقراطية مالية"، وتعدد التبعية للقوى الإقليمية "مصر – الأردن.. لإسرائيل"، وأما "السعودية - الإمارات – الكويت.. للولايات المتحدة"، و"تونس والمغرب و.لبنان.. لفرنسا"، و"سورية.. لإيران". أليس هذا هو الواقع العربي في عام ٢٠١١ ، وهو ما يجعل من وحدة القرارات المصيرية للأمة العربية رهينة نفوذ هذه القوى الإقليمية، ويعمل على تشتت الموقف العربي الموحد. وأن تفعيل الجامعة العربية لا يتم إلا عن طريق الشعوب العربية التي عليها المطالبة بالتغيير ومواجهة الأنظمة بكل الوسائل الديمقراطية الممكنة.

إن مستقبل المنطقة العربية يجب ألا تصنعه الأنظمة ولا الجامعة العربية وإنما الشعوب. إن غياب الديمقراطية الحقيقية عن بلدان الوطن العربي يجعل الحديث عن التداول السلمي للسلطة، والمشاركة الشعبية في صناعة القرار، واحترام إرادة الشعوب، والشفافية السياسية، ووضع نظام للمحاسبة السياسية، يجعل هذه كلها ضربًا من ضروب الخيال أو الجنون أحيانا. إن تركيبة جامعة الدول العربية من حيث الأصل يجعل منها "كونفدرالية رخوة"، حيث لم يكن مبدعو فكرتها على ما يبدو راغبين بأن يكون لميثاقها ومجالسها وآليات عملها أي هوامش تساعد على تطوير استراتيجيات ملزمة لتعزيز وتطوير شبكة العلاقات العربية العربية في المجالات كافة.

هذا، ومع أن، الجامعة العربية واحدة من أعرق المنظمات الإقليمية أو أقدمها في العالم، ولها مهام إقليمية دقيقة أنشئت الجامعة من أجلها أو هكذا بدت، إلا أنها مازالت ضعيفة عن أداء دورها المأمول بسبب أعضائها الذين لا يتحملون أي هزات دولية من شأنها أن تؤثر على أنظمة حكمهم. الجامعة العربية هي بيت عربي كرتوني ليس له مصداقية تكوينية في الساحة الدولية، وليس لقراراته تأثير على مختلف الأصعدة، وهو بصريح العبارة تجمع لرؤساء دول وملوك ومندوبين

للتحاور والتشاور في ترسيخ الذيلية السياسية وهيمنة الآخر على مقدرات الشعوب العربية التي يمخر عبابها الفقر والتخلف والجهل والمستويات التعليمية المنحطة. أي أن المشكلة ترتكز أساسًا على تفكير الأفراد وآرائهم، ويرجع هذا إلى أن أغلب الأنظمة لا تستمد شرعيتها من الشعوب، وإنما من مصادر أخرى، أغلبها قائم على اغتصاب السلطة. فضلاً عن كون بعض الأنظمة يشعر بالضعف الشديد لعدم قدرته على الدفاع عن نفسه في مواجهة أطماع دول مجاورة له أقوى منه فيضطر إلى ملازمة دول عظمى للاحتماء بها وقت الشدائد.. فالقرار إذا لا يمكن أن يكون نابعا من بنات أفكار الأنظمة، وإنما يراعي بالتأكيد مصالح دول أخرى لها نفوذ بالمنطقة. وقد نلاحظ أن إجماع الحكام العرب وقوة شوكتهم لا تظهر إلا في حالة الدفاع عن خطر يهدد أنظمتهم جميعا، وأبلغ مثال على هذا دفاعهم المستميت عن الرئيس السوداني في مشكلته مع الهيئة الجنائية الدولية، بغض النظر عن براءته أو إدانته، وذلك في محاولة لخلق سابقة، قد لا تعفيهم في مناسبات قادمة وقد تضع رقابهم تحت سيف العدالة الدولية بمخلب الدول العظمى صاحبة القرار والمصلحة.

إن جامعة الدول العربية هي من اسمها جامعة لدول أنظمتها السياسية مختلفة وولاءاتها متعددة ولم تكن ولن تكون جامعة لنمط سياسي واحد. ربما يقول قائل إن الاختلاف هنا يفيد بتعدد الرؤى والاتجاهات والإدارات، ولكن واقع عشرات السنين التي سبقت أثبتت أن الاختلاف في التوجه الفكري بالجامعة العربية، قد سبب عجزًا كليًا لدور الجامعة نفسها، والذي يفترض أن يكون قياديًا، وما مسألة القضية الفلسطينية ألا دليلاً ساطعًا على فشلها. وكذلك الجامعة العربية أمام التغيير الجذري الذي حصل في العراق مثلاً بدءًا من حصاره أحد عشر عامًا ثم غزوه واحتلاله. إن موقفها المتفرج دل على عجز الجامعة بسبب اختلاف رؤساء وملوك وأمراء الدول العربية في التعامل مع هذا الملف، ومع بقية الملفات السابقة كل حسب ما تقتضيه مصلحة بلاده أو نظامه. الجامعة العربية شأنها شأن الأمم المتحدة هي لعبة الكبار من الدول المشاركة فيها، فهيمنة أمريكا على الأمم المتحدة، والقرارات التي تخرج منها بلا منازع، لا يختلف فيه اثنان. لهذا نرى أن بعض الدول العربية الكبيرة أو الغنية، تريد أن تلعب الدور نفسه في الجامعة. وقد كان واجبًا على الحكومات

العربية أمام الملفات الشائكة كالملف العراقي مثلاً، أن تقف موقفًا تاريخيًا قوميًا ذا سقف أعلى من المصلحة القطرية الضيقة، وإبقاء القضية الفلسطينية قضية مركزية للأمة العربية ترتبط بالوجود القومي العربي، وليس أن تدير لها الظهر كما هو حادث الآن.

الجامعة العربية هي مرآة عاكسة لحالة الدول التي تجمعها، فإن كانت هذه الدول متفقة في الرؤى والمبادئ والأهداف فستكون الجامعة العربية جامعة ونواة ومنطلقًا لتحقيق الأهداف والأماني القومية، وإن كانت الدول متنافرة متباينة متضاربة برؤاها وأفكارها ووجهات أنظارها، حصل التشرذم والتفكك والانحدار، وأما الجامعة العربية بوضعها الحالي، فهي للأسف تعيش عدم الجدية، لأن اجتماعات الزعماء العرب أو مندوبيهم، هي لخلق الخلافات ثم اجتماع آخر لحل الخلافات.

لا شك في وجود ظروف أخرى ضاغطة وتشكل محورًا معاكسًا لما يفترض أن تضطلع به الجامعة العربية، كتضارب المصالح العربية، السياسية منها والاقتصادية والمذهبية، إضافة إلى الضغوطات الخارجية.. لكن هذا لا يعتبر مبررًا لما يجري اليوم.. فالجامعة العربية مقصرة ومهملة بواجباتها.. وفي أحيان أخرى متخاذلة.. إنها مؤسسة سياسية ضعيفة غير مؤهلة اليوم للحديث باسم الشارع العربي. فحينما أوجدت بريطانيا الجامعة العربية عام ١٩٤٥ كانت بهدف الحفاظ على مصالح بريطانيا في إبقاء العرب جميعا في خدمتها، ولما تسلمت أمريكا دور بريطانيا في المنطقة العربية، بقيت الجامعة العربية تقوم بالدور نفسه ولكن لصالح أمريكا هذه المرة، كما أن الجامعة العربية هي جامعة للرؤساء العرب أو لأي شيء، لكنها ليست جامعة الشعوب العربية على الأقل من ناحية أن الحكام لا يمثلون سوى مصالحهم وأمزجتهم. الجامعة العربية هي امتداد طبيعي للأنظمة العربية وانعكاس لسياساتها والتي تستند في كل مفردات تعاملها إلى رؤية سياسات الأنظمة أي بمعنى أدق هي لا تمتلك سلطة قرار مستقل وملزم ولذلك نراها تراوح في مكانها.

الجامعة العربية هي المرآة الحقيقية للأنظمة العربية، التي بدورها تعكس مدى النضج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي لمجتمعاتنا المريضة والواهنة. إذ يتبين لنا أن تغير جوهر جامعة الدول العربية مرهون بتغير أنظمة الحكم في

الأقطار العربية غير المرتبطة عضويًا بالحاكم بل بالنهج. فالشعوب العربية حتى يومنا هذا خاضعة للاستعمار أو ليست "سايكس – بيكو" من صنع الاستعمار الأنجلو فرنسي؟ لهذا يوجد حدود بين الدول العربية ذات الأنظمة المذكورة. إن إرتهان الأنظمة الحالية لقوى الإمبريالية وغياب البديل، هما السببان الرئيسيان لوهن الجامعة العربية.

في المقابل.. صعدت دول الإتحاد الأوربي سلم الرقي والتعاون والتقدم في كل المجالات لأن دول هذا الإتحاد اتحدت وهي تعني ذلك من أجل تحقيق المبدأ والهدف. خلعت ثوب الأنانية ولبست ثوب التكافل والمشاركة. تخلت عن نزعات العنجهية والاستكبار وتبنت أسلوب التعاون والتناغم والانسجام. تغلبت على عناصر التقوقع والجهالة والدكتاتورية ورفعت شعارات حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية. نظفت نفسها من آثار التطرف والحروب والنزاعات الطائفية وتزينت بورود السلم والتسامح والمودة. احترمت شعوبها، حرصت على مواردها، تطورت بأفكارها وأحاسيسها، حاسبت المخطئين والمفسدين وراقبت القادة والسياسيين، نبذت البدائية والتخلف وارتضت سبيل العلا والتطور.

هكذا نجحت إذن أوربا في الاتحاد بين بلدانها، فلم لا ننجح نحن!؟ إن كنا لا ندرك السبيل الصحيح، فلتكن دول الإتحاد الأوربي أسوة لنا. وإن كانت دول الإتحاد الأوربي متباينة في لغتها وتاريخها وتراثها وأصولها وفصولها، فنحن لا نختلف ولا نتباين، فأين موضع الخلل؟ إن كان معلوما فإلى متى نبقى ننتظر إصلاحه؟ أليس لعامل الوقت احترام عندنا؟ أليس للتطور وتجديد الذات صرخة في ضمائرنا؟ أليس للأجيال القادمة معزة في خواطرنا...؟ لماذا سنعطي أجيالنا التي بعدنا صورة مظلمة عن حقيقتنا! ستدرك هذه الأجيال درجة تخلفنا عندما تطلع على حالنا وتقارنه بأحوال الأمم التي تعيش بعهدنا. دون شك ستطوي صفحة تاريخنا، لأنها بقعة سوداء تكتئب لها النفوس، وتنقبض بها الأرواح، وما علينا إلاّ تقصير هذه الحقبة المظلمة من تاريخنا العربي، كي لا تلعننا الأجيال القادمة وتهزأ بنا.

الجامعة العربية مجموعة دول متخلفة، وسلطات مستبدة، وشعوب مغيبة، ومجتمع مدني مشلول. ماذا نتوقع منها؟ واهم من يتوقع غير ما نرى. نجد الاتحاد الأوروبي مجموعة دول متقدمة، وحكومات ديمقراطية، ومجتمع مدني واع ويقظ ، ماذا

نتوقع منهم؟ نتوقع منهم وحدة قوية، ويورو يتحدى الدولار، وحدودًا مفتوحة.. تركب بالقطار من فرنسا إلى اليونان فتنام ملأ جفنيك حتى تصل إلى أثينا دون أن تقابل موظف هجرة أو شرطي.

إذا كانت الوحدة العربية بعيدة المنال في الوقت الراهن، وإذا كانت الجامعة العربية بهذا التردي فإنها ما زالت موجودة، وإذا كانت قد شاخت وهزلت، فلماذا لا يجري تعديل أو تبديل ميثاقها. لماذا لا تطالب النخب العربية والفعاليات الجماهيرية وأحزاب المعارضة في الدول العربية بإجراء تحويل الميثاق أو تعديله إلى دستور أو يبقى كميثاق بشرط تطوير المحتوى، ولكن برؤية جديدة حتى يكون له أثر أدبي على الأقل في نفس المواطن العربي ونفس الحاكم ولو كرد فعل على الأقل، بحيث يتم الاقتراع على ميثاق الجامعة العربية المعدل بالتصويت العام الحر من قبل جميع أبناء الشعب العربي من المحيط إلى الخليج وفي يوم واحد بعد أن يضعه جهابذة الفكر والقانون العرب. والشيء نفسه في انتخاب أمين عام الجامعة العربية ونائبه، ويكون ذلك بادرة وحدثا مميزا وغرس في وجدان المواطن العربي بأنه ينتمي إلى أمة واحدة. وأن يشتمل الميثاق على ما يجعل مؤتمرات القمة العربية تتم تحت سقف الجامعة العربية ورعايتها وليس خارجها.

قد يكون الاقتراح السابق حلمًا أو ضربًا من ضروب الخيال، لكنه غير مستحيل حتى وإن بقيت الأنظمة العربية حرة في تصرفاتها وفي رفضها أو موافقتها على التوصيات التي تصدر عن الجامعة العربية. وينبغي أن يُعطى الأمين العام المنتخب حق الفيتو لكي يرفض ما يقرره مندوبو الأقطار العربية في الجامعة إذا لم يكن في الصالح العام أو يُحدث ضررًا ما بقضية عربية. إن دستورًا أو ميثاقًا كهذا سيتيح الفرصة كي يكون أداة إعلامية على الأقل لجذب اهتمام المواطن العربي، وجعله يتابع ويتعرف على ما يواجه العرب من مشاكل وتحديات ويأخذه ناحية الديمقراطية ويكشف في نفس الوقت الأنظمة المتخاذلة التي تراوغ حول القرارات المصيرية.

إن عدم وجود قادة وحكام مثقفين عرب يملكون القدرة الحقيقية علي تحديد حجم المخاطر التي تحيط بالأمة العربية، هو أحد الكوارث التي تحيط بهذه الأمة. كما أن الوضع الحالي للجامعة العربية لا يتيح الفرصة للمواطن العربي العادي كي يتعرف

على حقيقة بعض مواقف الأنظمة العربية التي تتم خلف الكواليس، لأن كل ما يتم في المؤتمرات العربية، يتم في السر بين زعماء يعتبرون بلدانهم وشعوبهم ملكًا خاصا لهم، وليسوا بحاجة للإجابة على أسئلة السائلين!

هذا، وللإنصاف فإن علينا أن نعرف جيدًا أن جامعة الدول العربية لا يمكن أن تحقق شيئًا ما دام الانقسام في الشارع العربي موجودًا ومتحققًا. وباعتقادي المتواضع أن التحديات التي تواجهها الشعوب العربية تفوق حتى إمكانيات الجامعة اللوجستية. هذا من جانب ومن جانب آخر، فإن الدول العربية المشاركة في الجامعة تدرك جيدًا أن الجامعة لا يمكن أن تحقق شيئًا لها سواء في حالة حصول اعتداء عسكري مثلاً أو فرض عقوبات دولية. لذلك فإن الرؤساء العرب دائمًا ما تراهم يبحثون عن حلفاء أجانب ربما سيحققون لهم ما تفشل فيه الجامعة العربية. وحتى أزيد القارئ من الشعر بيتًا، فإن الجامعة العربية ككيان سياسي لا يعبر بالحقيقة عن رغبة المواطنين العرب، فالدول العربية الأعضاء بالجامعة تمثلها أنظمة لم تأت معظمها بصناديق الاقتراع أو بإرادة شعوبها، فبالتالي لا يعبر ممثلو الجامعة عن مصلحة العالم العربي. فالقرارات التي تصدرها الجامعة ليست بهدف حماية العالم العربي من الأخطار التي تحدق به بل هي لحماية الأنظمة الأعضاء بالجامعة. فعلى المثال الوثيقة التي أقرها وزراء الإعلام العرب في ١٢ فبراير ٢٠٠٨ في اجتماعهم بجامعة الدول العربية، الوثيقة تفرض قيودا صارمة على حرية البث الفضائي في المنطقة العربية، والتي بخلاصتها لا تخدم إلا الحكام العرب بعد أن ساءهم ما تبثه القنوات العربية الخاصة من برامج جريئة وحوارات مع معارضيهم وغير ذلك من الاتفاقيات الأمنية التي تمنع أي نشاط معارض من دولة عربية ضد نظام دولة عربية أخرى.

إن من السهولة حصر أخطاء الجامعة العربية، ولكن من الصعوبة حصر كل التحديات التي تقف في وجه الجامعة العربية أيضًا، بعد أن تشعبت وتفرقت سبلها وتاهت منذ زمن. فمن ضعف اقتصادي إلى ضعف آخر سياسي لا يقل خطورة، إلى هذه التطاحنات والتجاذبات التي لا مبرر لها في غالب الأحيان بين أعضائها. حين

تتحقق الديمقراطية ويتوحد العرب بكل تأكيد ستقوى شوكتهم، وستصبح الجامعة العربية يومها لا تنطق من فراغ، ولا تمثل انقسامات عربية أمام التكتلات الاقتصادية والسياسية الأجنبية. أما الآن فلا يمكن للجامعة العربية والحالة هذه، أن تتخطي كل هذه التحديات دفعة واحدة. لكن أملنا كبير في توحد العرب، لاستغلال كل خيراتهم وعودة مجد هذه الأمة التي تمثلها الجامعة العربية.

- البرلمان العربي

عام ٢٠٠١م كان مؤتمر القمة العربي الذي عقد في دمشق بسورية، والذي وافق المؤتمرون فيه على إنشاء برلمان عربي على أن يكون لكل دولة أربعة برلمانيين.

- التجارب الوحدوية الإسلامية

ردًّا على من يعارضون القومية والوحدة العربية ويتسلحون بالمناداة بالوحدة الإسلامية، نقول، لم يشهد العالم الإسلامي غير العربي في العصر الحديث تجارب وحدوية كتلك التي شهدها الجزء العربي منه، ومع أن محاولات جرت لتحقيق حد أدنى من التضامن بين دول العالم الإسلامي من غير أن يعني ذلك الارتقاء بالتضامن إلى مرحلة الوحدة. اشتملت تلك المجالات على تحقيق درجة من التضامن بين الدول الإسلامية، مثل الدعوة إلى "الجامعة الإسلامية" التي دعا إليها جمال الدين الأفغاني، و"الكتلة الإسلامية" التي دعت إليها باكستان، ولم تنجح أي من الدعوتين السابقتين.

كان آخر المحاولات "منظمة المؤتمر الإسلامي" التي اقتصرت أهدافها على تعزيز التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء باعتبار ذلك هدفًا نهائيًا وليس خطوة تمهيدية لتحقيق الوحدة بين الدول الإسلامية. عدا ذلك لم توجد تجارب ومحاولات لعمل وحدة إسلامية في حين أن الوحدة العربية ما زالت صبح مساء تدغدغ أحلام المواطن العربي، وأن الشعب العربي يتضور خلف سور القطرية الذي يمنعه من دخول مرابع الوحدة.. منتظرًا الفرصة المناسبة لفتح ثغرة في هذا السور لكي ينفذ منها إلى ساحة الوحدة العربية الكبرى.

هذا، وبمناسبة الحديث عن تعثر قيام الوحدة العربية لا نقول فشلها، دعنا نقوم بإطلاله أخرى على الوضع التاريخي للعرب كأمة ما زال فكرها القومي يراوح بين القطرية والوحدة. خلال الربع الثالث من القرن العشرين وبالتحديد قبل حرب الخليج الثانية (عاصفة الصحراء ١٩٩٠م)، كان لهذه الأمة إرادة تاريخية واحدة تتكلم بها مع التاريخ والعالم، وكان يستمع إليها العربي في كل مكان من الوطن الكبير، ولم تطل تلك الفترة إلا وتفتت تلك الإرادة، فأصبحت إرادات قطرية مبعثرة معادية لبعضها البعض أحيانًا، وأضحى العرب كأمة وبلا مبالغة يعيشون على هامش تاريخ الحضارة الحديثة.

ما الأسباب التي يمكن أن تعطي تفسيرًا لما وصل الحال إليه؟ .. ما حدث بالضبط يعود إلى أن الأقطار العربية انتقلت من وضعية تاريخية عبّرت عن ذاتها بآلية وحدوية - إن صح التعبير - إلى وضعية تاريخية أخرى هي نقيض للوحدوية، بمعنى أن الآلية القطرية هي التي جعلت العرب يعيشون على هامش الحضارة. الحالة الجديدة ليست خللاً في الإنسان العربي إلى ضعف قدراته أو مؤهلاته أو طاقته الكامنة بعكس أبناء الأمم المنتجة، ولا تعود أيضًا إلى عدم شجاعته ولا إلى إحجامه عن التضحية ولا إلى عدم الإيثار ولا إلى الخوف من الموت، وإنما تعود إلى تعميم نقيض الوحدة التي هي القطرية. لهذا سيستمر هذا الحال إلى أن ينجح الإنسان العربي وينتصر على مفهوم الدولة القطرية ويتخلى عنها إلى دولة الوحدة.

إن تحقيق الأهداف النبيلة كالوحدة القومية، لا يكون بالتمني فقط بل بالعمل الدؤوب على استعادة الآلية الوحدوية. وهنا يجب التعرف على مجموعة القوانين العامة التي لها علاقة بالظاهرة التاريخية التي كانت تنتقل بها مجتمعات سياسية بشرية مجزأة أو كيانات سياسية مستقلة من حالة تجزئة إلى حالة وحدة.
كل الدراسات في هذا المضمار تشير إلى أنه لابد من وجود إقليم من أقاليم الأمة يأخذ دور القيادة، وهو ما يمكن تسميته بقانون الإقليم- المنصة أو المنطلق، بحيث ترتبط به حركة التوحيد السياسي عبر الوطن المجزأ كقاعدة. ويعمل هذا الإقليم على تحريك وتحفيز العناصر التي تدفع إلى الوحدة، بمعنى آخر أن العمل الوحدوي

لا يستطيع النجاح بدون وجود هذا القطر – الإقليم القائد حتى ولو تم إنجاز الديمقراطية وتحسن الإنتاج. في التجربة الوحدوية السورية المصرية، كان دور القيادة فيها لمصر الناصرية، لهذا ما إن توجهت سورية وطلبت الوحدة حتى وجدت مصر القاعدة الوحدوية في الانتظار بغض النظر عما حدث بعد ذلك.

وهنا لابد من كلمة مختصرة عن ثورة الشباب التي عمت الأقطار العربية في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين من ناحية أنها انطلقت كلها في موسم واحد باعتبار أن ما حدث هو خطوة نحو الديمقراطية الحقيقية التي هي بالتالي خطوة إلى الأمام في اتجاه الوحدة، لأن معيار نجاح أي ثورة في العصر الحديث يتوقف على أن تصبح ثقافة ديمقراطية، لأن المقياس الذي يبين إذا كانت الثورة ناجحة أم لا، هو الذي تبدو فيه الثورة الحقيقية منسجمة وملتقية مع ثقافة الديمقراطية. وهذا ليس معناه أن هذه الخطوات قد خالفت قانون الإقليم القائد الذي أشرنا إليه كونها انطلقت في وقت واحد، لأن ما يخص الوحدة بالنسبة لوجوب وجود إقليم قائد لم تتغير، ولأن القطر الوحدوي القائد غير موجود خلال ثورات الشباب في الأقطار العربية، فمن يعود إلى الشعارات التي رفعها الثوار في تونس وليبيا ومصر واليمن وغيرها، يجد أنها لم تكن شعارات وحدوية وانحصرت في المطالبة بالحرية والديمقراطية، والسبب هو عدم وجود القطر الوحدوي القائد الذي تتوفر فيه عوامل الجذب نحو تحقيق الوحدة. فثورات الشباب نعم عمت العالم العربي وفي وقت واحد ولو قدر لها أن تنجح وتحقق الديمقراطية وكل متطلبات المجتمع المدني واقتصاد السوق، فإن بعضها على الأقل سيتسابق نحو مرابع الوحدة القومية، وبالتالي سيتمخض الأمر عن بروز دور لقطر عربي واحد ستتوفر فيه أكثر شروط تحقيق الوحدة، وعليه سيبقى قانون الانتقال من التجزئة إلى آلية الوحدة ثابتًا. (في فصل آخر من الكتاب سنتحدث بشكل واسع عن ثورة ٢٠١١م)

هذا، ومن ناحية أخرى، إن القوالب القطرية بمعنى التجزئة تغري بقوالب طائفية ومذهبية وقبلية داخل الدولة القطرية نفسها بعكس دولة الوحدة التي تكون محور جذب للأقطار الأخرى كما الكوكب الأكبر يجذب الأصغر منه ولا يشجع على التجزئة. إن التشتت العربي مع مرور السنين والأيام، إذا ما بقي الأمر على ما هو

عليه، سيعمل على تعزيز وتغذية التاريخ القطري بكل ما فيه من تناقضات، وسيؤخر قيام الوحدة المنشودة إلى أن تتوفر وضعية وحدوية يكون أهم شروطها وجود الديمقراطية ووجود الإقليم القائد كمرجعية تعبر عن الإرادة العربية التاريخية التي يتمثل فيها القصد الوحدوي الذي بدونه لن يساهم العرب دونه في كتابة التاريخ ولن يساهموا في صنعه.

لهذا يجب على الوحدويين العرب أن يبذلوا جهدًا فكريًا كبيرًا على مدى طول الوطن العربي وعرضه، ويحاولوا تجميد الآلية القطرية عبر كل الوسائل الممكنة بما فيها الإعلام ومناهج التربية والتعليم، وعبر خلق العلاقات التجارية والاستثمارية العربية العربية، وتسهيل التنقل بين الأقطار. إن غياب الدور المصري الناصري في الربع الأخير من القرن العشرين، كإقليم قائد يتفاعل مع التاريخ العربي القومي، أدى إلى التوقف عن الحديث عن الوحدة العربية، وشغل مكانه نشوء تفاعلات تاريخية متناقضة بعدد الدول الإقليمية العربية. بل وأخذت الدولة القطرية بسبب غياب هذا الدور تفرز وجودا ذاتيا لها ونموذجا أيديولوجيا خاصا حيث أن كل نظام سياسي يلزمه شرعية ما معلنة خاصة به، وهذا ما يساهم في عزل الدولة القطرية، ويُوجد صراعات وتناقضات مع أقطار التجزئة الأخرى ويدعم تاريخها ووجودها على حساب التاريخ القومي.